

مجلس التنمية الصناعية

الدورة السادسة والأربعون

فيينا، ٢٨-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

اليونيدو وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

اليونيدو وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

تقرير من المدير العام

تقدم هذه الوثيقة معلومات عن مساهمة اليونيدو في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد أعدت الوثيقة تماشياً مع قراري المؤتمر العام م ع-١٥/ق-١ وم ع-١٦/ق-٢، ووفقاً لاستنتاج لجنة البرنامج والميزانية ١٦/٢٠١٦/٦ والفقرة (هـ) '١' من مقرر مجلس التنمية الصناعية م ت ص-٤٤/م-٩، حيث طُلب إلى المدير العام والأمانة تعزيز الحوار والتواصل مع ممثلي الدول الأعضاء بشأن مساهمة اليونيدو في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفي عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى (المنتدى). ويستند هذا التقرير إلى معلومات محدّثة مقدّمة من المدير العام بشأن تنفيذ إعلان ليما الوارد في الوثيقة GC.16/7، التي تقدم خطة عمل لدعم ورصد التقدم المحرز صوب تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، كخطوة ملموسة في إطار متابعة العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية المتصلة بالصناعة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتتضمن هذه الوثيقة أيضاً أنشطة اليونيدو الداعمة لأقل البلدان نمواً والعقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا.

لدواعي التوفير، لم تُطبع هذه الوثيقة. لذا، يُرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



أولاً- لمحة عامة

١- يذكر تقرير عام ٢٠١٨ بشأن أهداف التنمية المستدامة^(١) أن الناس عموماً يعيشون حياة أفضل مما كانت عليه حياتهم قبل عقد من الزمن، إلا أن التقدم المحرز لكفالة عدم تخلف أحد عن الركب لم يكن سريعاً بما يكفي لبلوغ الغايات المحددة لخطة ٢٠٣٠. فثلاثة من كل ١٠ أشخاص لا يحصلون على خدمات مأمونة لإدارة مياه الشرب (الهدف ٦). والشباب أكثر عرضة للبطالة بثلاث مرات من الكبار، حيث بلغ المعدل العالمي لبطالة الشباب ١٣ في المائة في عام ٢٠١٧ (الهدف ٨). وما زال هناك بليون شخص محرومين من الكهرباء (الهدف ٧)، في حين بلغ متوسط درجة الحرارة العالمية في السنوات الخمس من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧ أعلى رقم سجل حتى الآن (الهدف ١٣).

٢- وما زالت الدعوات تُردد إلى إلغاء التلازم بين النمو الاقتصادي واستخدام الموارد، ونحث على اتخاذ السياسات التي توجد بيئة تمكينية لإحداث هذا التغيير (الهدف ١٢). ويلزم أيضاً إطلاق قوى اقتصادية تنافسية بغية خلق فرص العمل وتوليد الدخل، وتيسير التجارة الدولية وإتاحة الاستخدام الفعال للموارد من أجل تحقيق تصنيع مستدام وشامل للجميع (الهدف ٩). وحيثما كان التقدم بطيئاً، حث أصحاب المصلحة في التنمية على تكثيف جهودهم (الهدف ١٦).

٣- ولما كانت أهداف التنمية المستدامة مترابطة بطبيعتها، فمن الواضح أنه سيلزم اتباع نهج متكاملة لضمان إحراز التقدم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وإذ يدرك إطار اليونيدو البرنامجي المتوسط الأجل ذلك، وهدفه الإداري المعلن في تحقيق التكامل والتوسع، فإنه ينص على تسخير أوجه التآزر بين مهام اليونيدو الرئيسية الأربع في سبيل التوجه نحو تنفيذ البرامج التي من شأنها أن تحدث أعلى أثر إنمائي. والإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء يدعم اليونيدو في قياس ورصد مساهمة المنظمة في التقدم نحو تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بولايتها، والإبلاغ بشأن تلك المساهمة.

ثانياً- المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي

٤- على الصعيد العالمي، وفي إطار متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يقدم مجلس التنمية الصناعية التابع لليونيدو إسهاماته في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وبعد أن قدم المجلس مساهمته في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في العام الماضي^(٢)، التي أبرزت دور التصنيع في تحقيق التنمية والحد من الفقر، تركز مدخلات المجلس في المنتدى لعام ٢٠١٨^(٣) على الصلة بين الطاقة النظيفة بأسعار معقولة (الهدف ٧) والتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. ويبيّن العرض أيضاً كيف أن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة تتضمن صوغ التنمية في

(١) <https://unstats.un.org/sdgs/report/2018>

(٢) <https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=30022&nr=668&menu=3170>

(٣) https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/18173IDB_input_to_HLPF_2018.pdf

إطار بيئي مستدام، وإلغاء التلازم بين الأنشطة الصناعية والآثار البيئية السلبية واستخدام الموارد الطبيعية. كما أنها تبني مبدأ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ في "عدم ترك أي أحد خلف الركب" من خلال تعزيز تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لفوائد التصنيع.

٥- وقد وضحت المساهمات التي قدمها مجلس التنمية الصناعية إلى المنتدى في عام ٢٠١٨ الأهمية الحيوية لأهداف التنمية المستدامة المنقحة ٦ و٧ و١١ و١٢ و١٥ و١٧ في تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، والعكس بالعكس، وأكدت على الجوانب التالية:

(أ) أن التنمية الصناعية المستدامة التي تروج لحلول الطاقة النظيفة وتحد من الأثر البيئي للإنتاج والاستهلاك معاً تسهم في صون الموارد الطبيعية، كالمياه والتربة والتنوع البيولوجي؛

(ب) أن السياسات والتكنولوجيات والممارسات المعنية باستخدام الطاقة بكفاءة، وكذلك حصول البلدان على الطاقة المتجددة بأسعار معقولة لتيسير الأنشطة الإنتاجية، ستتيح للدول الأعضاء فرصة متابعة مسار إنمائي منخفض الكربون ومنخفض الانبعاثات؛

(ج) أن بذل جهود لتحقيق تنمية تهتم بخفض الكربون والانبعاثات سيمكّن الصناعات الذكية والمجمعات الصناعية في المناطق الحضرية الصناعية من تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، وسيدعم البلدان في تطوير قدرات الأعمال التجارية المحلية اللازمة للتنافس الصناعي في الأسواق العالمية.

٦- وستناول المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩ موضوع "تمكين الناس و ضمان الشمولية والمساواة"، وسيجري استعراضاً متعمقاً لأهداف التنمية المستدامة ٤ و٨ و١٠ و١٣ و١٦، بالإضافة إلى الاستعراض السنوي للهدف ١٧.

ثالثاً - أنشطة اليونيدو في دعم أقل البلدان نمواً والعقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا

٧- تنفذ اليونيدو الآن خريطة طريق العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا من أجل: (أ) زيادة برامج ومشاريع المساعدة التقنية للتصنيع في أفريقيا؛ (ب) تعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين على الصعيد الوطني والإقليمي وعلى صعيد القارة بهدف توثيق التعاون في المجالات ذات الأولوية للعقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا؛ (ج) تعزيز إبراز المبادرة من خلال مختلف أنشطة المحفل العالمي، فضلاً عن حملات الدعوة والتوعية؛ (د) المساعدة في تعبئة الموارد اللازمة لبرامج التصنيع في القارة.

٨- وتماشياً مع خريطة الطريق، تعمل اليونيدو على توسيع نطاق نهج برنامج الشراكة القطرية (PCP) ليشمل بلداناً أفريقية أخرى، بالإضافة إلى تعاونها مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومصرف التنمية الأفريقي من أجل تعزيز تنمية الأعمال التجارية الزراعية في إطار مبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية

الأفريقية. وتشمل مبادرات تعزيز التعاون الأخرى إبرام اتفاق جديد مع مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل توثيق التعاون تماشياً مع خطة التنمية لعام ٢٠٦٣.

٩- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، شاركت اليونيدو في تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى على هامش الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي ناقش الفرص التي يتيحها العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا لتوسيع التجارة والقدرات ذات الصلة في أفريقيا عن طريق تعزيز قدرة التنافس الصناعي. وفي سياق مواصلة الدعوة من أجل العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا، نظمت اليونيدو مع المصرف الأوروبي للاستثمار "يوم أفريقيا" في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في أديس أبابا، الذي تضمن حلقة نقاش ركزت على تمويل برامج التصنيع. وتعمل اليونيدو على تنفيذ "برنامج البطولة من أجل العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا"، الذي تجري في إطاره استبانة أبطال العقد الثالث لدعم الجهود التي تبذلها اليونيدو فيما يتعلق بالعقد.

١٠- وتستند استراتيجية اليونيدو التنفيذية تجاه أقل البلدان نمواً (٢٠١٢-٢٠٢٠) إلى نهج ثلاثي الأبعاد وهي مستمدة بشكل مباشر من برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول)، الذي يتوخى هدفه الشامل التغلب على التحديات البنيوية التي تواجهها أقل البلدان نمواً في القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، والتمكين من الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وبصفة خاصة، يحدد هذا البرنامج هدفاً طموحاً يتمثل في تمكين نصف عدد أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠.

١١- وتواصل اليونيدو برامجها للتعاون التقني في مختلف المجالات، وتوفير الخدمات الاستشارية، وتنظيم المنتديات العالمية الموجهة إلى أقل البلدان نمواً، إضافة إلى توسيع نموذج برنامج الشراكة القطرية ليشمل أقل البلدان نمواً في جميع المناطق، والتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وسائر الشركاء الإنمائيين في دعم مسيرة أقل البلدان نمواً نحو الخروج من هذه الفئة.

١٢- ويجري الآن دعم سبعين في المائة من أقل البلدان نمواً، لا سيما في أفريقيا، لتنفيذ مشاريع متعلقة بالبيئة. وترتكز برامج اليونيدو في هذا المجال على ثلاث دعائم هي: كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة، والطاقة المتجددة للأغراض الإنتاجية، والسياسات والشبكات المعنية بالمناخ.

١٣- ويجري أيضاً دعم أقل البلدان نمواً في أفريقيا وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ في تنفيذ سياساتها وخططها واستراتيجياتها الصناعية من خلال توفير الخدمات الاستشارية المكيفة حسب الاحتياجات، بما في ذلك تعزيز مشاركة الشباب والنساء.

١٤- وقد استوفت بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار لأول مرة في عام ٢٠١٨ معايير الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، وبلغت بنغلاديش وميانمار جميع العتبات الثلاث اللازمة للخروج من تلك الفئة.

رابعاً- الإجراءات المطلوب من المجلس اتخاذه

١٥- لعل المجلس يود أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.